الثورة الاثنين 2 شوال 1433 هـ - 20 اغسطس 2012م العدد (17443)

في أول أيام العيد

أزمة مفاجئة في أسواق اللحوم وارتفاع جنوني في أسعارها تربك المستهلكين

شهدت اسواق بيع اللحوم في اول ايام عيد الفطر المبارك بأمانة العاصمة صنعاء طوابير طويلة من المستهلكين كما شهدت في نفس الوقت ارتفاعا كبيرا في الاسعار حيث وصل الكيلو الجرام الواحد من اللحم الغنمي إلى حوالي ٢٥٠٠ ريال في بعض الاسواق بينما اقتربت قيمة لحم العجول البلدي من ٣ آلاف ريال واللحم البقري تجاوز ٢٠٠٠ ريال الأمر الذي أدى إلى ارتباك الكثير من المستهلكين وبقاء البعض بدون لحم والتي تعد من الوجبات الرئيسية خاصة في المناسبات عند بعض الاسر ، حيث تشير بعض الاحصائيات إلى أن ارتفاع اسعارها وصل في المتوسط بنسبة ١٠٪ مقارنة بنفس الفترة من بالعام السابق .

تحقيق / منصور شايع

ارتفاع الطلب

وأرجع محللون اقتصاديون السبب الرئيسي وراء ذلك الارتفاع المفاجئ في أسعار اللحوم بالدرجة الرئيسية إلى ارتفاع الطلب على العرض بصورة كبيرة وتدافع المستهلكين على محلات بيع اللحوم ، إضافة إلى احجام بعض الجزارين عن ممارسة اعمالهم اليومية وذبح ما يكفي من المواشي لتغطية السوق في مثل هذه المناسبات. مشيرين إلى أن توقف عدد من فروع المؤسسة الاقتصادية عن بيع اللحوم للمستهلكين بأسعار مخفضة كما كان سائد خلال شهر رمضان المبارك ساهم كذلك في انخفاض المعروض من هذه السلعة في الاسواق مما ساعد في ارتفاعها بصورة كبيرة.

غياب الرقابية على أسواق

وبحسب الأخ / عبد اللطيف مهيوب / موظف فإنه ضل في انتظار دورة للحصول على كيلو جرام من اللحم البقري من بعد صلات العيد وحتى الساعة العاشرة والنصف صباحا . وقال : فوق ذلك الوقت الكبير من الانتظار اتفاجأ بأن السعر ارتفع من ١٤٠٠ ريال للكيلو جرام إلى ٢١٠٠ فضطريت للشراء . مطالبا الجهات المختصة بممارسة مهامها الرقابية على أسواق بيع اللحوم خاصة وأسواق بيع السلع الاخرى عموما خاصة وأننا في زمان لم يعد يهمه التاجر سوى كيف يضاعف أرباحه فقط . منوها بأن الكثير من جيرانه وزملائه عادوا من الاسواق بخفي حنين إما بسبب ارتفاع الاسعار أو لعدم استطاعتهم الوصول للحصول على المطلوب من اللحوم

أزمة مفاجئة

ويضيف الأخ بشير الضبيبي / عمل حر الحصول على الكيلو اللحم هذا اليوم اصبح شبه مستحيل خاصة الناس محدودي الدخل وأصبح التاجر لا يتفاهم مع أحد يبع بالعملة الصعبة نصفها عظام وغيرها والمواطن المستهلك لا حول له ولا قوة يقبل بما حصل ويحمد الله على ذلك . مؤكدا أن الازمة في اللحوم في يوم العيد كانت مفاجئة وكما يعرف الجميع أن الكل لا بد أن يأكل اللحم في العيد . داعيا الحكومة بمنع الاحتكار ومواصلة المؤسسة الاقتصادية لدورها في البيع للناس بالسعر المعقول كما كان علية الحال في رمضان وان يستمر ذلك طوال العام ، حتى يتراجع التجار عن تهورهم في البيع بأسعار خيالية لا يستطيع المواطن العادي تحملها .

ارتفاع اسعار البلدي

وفي سوق الصياح بأمانة العاصمة حاولنا التحدث عن المشكلة مع البعض من التجار لكنهم رفضوا التحدث الينا بصورة مباشرة ، ولكن مع الدردشة مع بعض الجزارين أكدوا أن أسعار الثروة الحيوانية عموما هي التي تتحكم في السوق فهي مرتفعة جدا من قبل المزارعين والمربيين وخاصة البلدي منها . موضحين أن اسعار اللحوم المستوردة من الحبشة ومن الصومال ما تزال كما هي بدون تغيير ، غير أن الناس يحبذون البلدي على غيره وبحكم قلة وجود البلدي بالطبع ترتفع أسعارها ، وطالبوا من الحكومة توفير المواشي لهم في الأسواق سواء المحلي أو الخارجي وهم سيبيعون بالسعر الذي ستحدده لهم.

خطوة صائبة

يشار إلى أن هناك العديد من بائعي اللحوم أبدوا انزعاجاً واستنكاراً غير معلنين لقرار الحكومة بداية شهر رمضان بإلزام المؤسسة الاقتصادية بتوفير احتياجات المستهلكين من اللحوم خلال رمضان بسعر التكلفة الامر الذي حدا بالكثيرين منهم إلى التراجع عن نيته برفع السعر في رمضان وسعي البعض لكسب بعض موظفي المؤسسة إلى صفهم ،وهو الامر الذي إلى تفضيل المستهلكين للحوم المؤسسة الاقتصادية عن غيرها من الاسواق التقليدية رغم المعاناة الطويلة والوقوف لساعات في انتظار الدور والفوز بما تيسر من اللحم .

وتشير بيانات وزارة الزراعة والري أن متوسط أسعار الاسواق الريفية للمنتجات الحيوانية ارتفعت خلال العام الماضي ٢٠١١م بحوالي ١٠٪ حيث ارتفع سعر الكيلو الجرام من لحوم الغنمي من حوالي ٢٠٠٠ ريال في ٢٠١٠م إلى ٢٢٠٠ ريال العام الماضي ومثلها لحوم العجل ، فيما قفز قيمة الكيلو جرام من لحم الماعز من ١٨٠٠ ريال إلى ٢٠٠٠ريال ، وزادت أسعار البقري من نحو ١٢٠٠ريال في ٢٠١٠م إلى ١٤٠٠ ريال في العام ٢٠١١م ، كما ارتفعت قيمة لحوم الجمل من حوالي ٧٠٠ ريال في العام السابق إلى ٨٠٠ ريال في العام الماضي ايضا زادة أسعار الاسماك من حوالي في المتوسط ٨٠٠ ريال إلى ١٢٠٠ ريال في ٢٠١١م وارتفعت أسعار الدجاج من ٧٠٠ ريال في ٢٠١٠م على ١٠٠٠ ريال ، بينما شهدت أسعار البيض تراجعا من حوالي ٨٥٠ ريالاً في العام السابق إلى ٦٥٠ ريالاً في ٢٠١١م .

خبير اقتصادي يدعو الدول المانحة للاستثمار في أنشطة تمويل المشاريع الانمائية في اليمن

تقرير /أحمد الطيار

طالب الخبير الاقتصادي الدكتور مطهر السعيدي مجتمع المانحين الدوليين لليمن بالاستثمار في أنشطة تمويل المشاريع المتوقفة في اليمن جراء الأحداث التي برزت في ٢٠١١م كنموذج يمكن من خلاله مساعدة اليمن في معالجة مظاهر الأزمة الاقتصادية الراهنة.

وأضاف الدكتور السعيدي يمكن للمانحين كإجراء عاجل لمساعدة حكومة الوفاق في إعادة تشغيل المشروعات الخاصة والعامة المتوقفة وبالذات الإنتاجية منها سواء المتوسطة أوالصغيرة أو الكبيرة فتح نوافذ تمويلية لهذا الغرض في إطار أنشطة البنوك التجارية العاملة، وتحديد سعر فائدة تفضيلي واقعي للإقراض لهذه الأغراض، ووضع الضوابط والمعايير الملائمة للإقراض.

وبين الدكتور السعيدي في دراسة حديثة عن التحديات الاقتصادية التي تواجه اليمن في المرحلة الراهنة تلقت" الثورة" نسخة منها أن الحال في اليمن وصلت إلى مستوى لم تعد آليات التفاعل والتوافق التلقائي في المجتمع قادرة ذاتياً على تصحيح الانحرافات عن المسار التوازني التقليدي للظواهر المجتمعية، محذرا من أن الوقت ينفذ إذا لم يتم الاسراع بمساندة جهود حكومة الوفاق في سعيها لاستعادة الأمن والاستقرار الاقتصادي .

موضحا أن على المانحين التدخل السريع لمساعدة اليمن على تجاوز ثلاث مشكلات اقتصادية رئيسية تكمن في البطالة والفقر وعجز الموازنة العامة للدولة.

منوها إلى أن المشروعات الخاصة المتوقفة وبالذات الإنتاجية منها سواء المتوسطة والصغيرة أو الكبيرة تحتاج إلى تقديم دعم مالي من الدول المانحة لغرض تمويل هذا النشاط على أن تقيم الخيارات البديلة لاستخدام هذا التمويل بما يعزز فاعليتها ويوسع من أثرها، ومن ذلك على سبيل المثال إتاحة هذا المال للإقراض مباشرة كأحد البدائل المكنة والذي ربما كان الأسرع ولكن الأقل فعالية واستمرارية وتخصيص هذا المال أولاً لتعويض البنوك عن الخفض التفضيلي في سعر الفائدة وثانياً لعمل مخصص تأميني من مخاطر عدم السداد.

ففي مجال معالجة ظاهرة البطالة يرى الدكتور السعيدي أن المانحين يمكنهم مساعدة اليمن من خلال لعب دور مهم أثناء المرحلة الانتقالية وما بعدها في معالجة تفاقم مشكلة البطالة وذلك من خلال العديد من الوسائل ومنها المساعدة في إعادة تشغيل المشروعات العامة المتوقفة بسبب نقص أو توقف التمويل، ولكي يتم ذلك على نحو كفء وفعال، وبالانسجام مع الأولويات المرحلية والتنموية فلا بد من القيام على وجه السرعة بالخطوات التالية التي ينبغي أن تتم بإشراف وزارة التخطيط وهي القيام بإعداد كشف شامل بالمشروعات التنموية المتوقفة في مختلف المجالات، ويتم تصنيف هذه المشاريع على عدة أسس منها مقدرتها على استيعاب العمالة المحلية، وقابليتها للحصول على تمويل أجنبي وفقاً لأولويات وضوابط عمل المانحين، ومن خلال أهميتها التنموية وخارطة تموضعها الجغرافي مقارنة بخارطة البطالة والفقر وجاهزيتها للعرض على مصادر التمويل الأجنبي المحتملة على أن يتم اختيار المشروعات ذات الأولوية وفقاً لهذه المعايير وتحديد مدى انسجامها النسبي مع أولويات الممولين المحتملين المختلفين وتقديمها كوسيلة سريعة للمعالجة وبالذات لمشكلة البطالة والفقر.

وأضاف الدكتور السعيدي كإجراء عاجل يمكن للمانحين المساعدة في إعادة تشغيل المشروعات الخاصة المتوقفة وبالذات الإنتاجية من خلال القيام بفتح نوافذ تمويلية لهذا الغرض في إطار أنشطة البنوك التجارية العاملة، مع اهمية وجود تقديم دعم مالي من الدول المانحة لغرض تمويل هذا النشاط على أن تقيم الخيارات البديلة لاستخدام هذا التمويل بما يعزز فاعليته ويوسع من أثره، ومن ذلك على سبيل المثال إتاحة هذا المال للإقراض مباشرة كأحد البدائل المكنة والذي ربما كان الأسرع ولكن الأقل فعالية واستمرارية وتخصيص هذا المال أولاً لتعويض البنوك عن الخفض التفضيلي في سعر الفائدة وثانياً لعمل مخصص تأميني من مخاطر عدم السداد.

بالإضافة إلى تطوير الاشتراطات الملائمة لضمان الحصول على أسرع مردود في جانبي التشغيل والتوظيف من قبل المشروعات المستفيدة والمساعدة في مجال فتح الأسواق الإقليمية للعمالة اليمنية والمساعدة على تأهيلها فنيا ولوجستيا للاستفادة من ذلك، وقد تم ذكر نماذج من وسائل الدعم الممكن سابقاً.

ويرى الدكتور السعيدي أن تقديم دعم مباشر لعجز الموازنة يعتبر خطوة سوف تثبت أهميتها العملية القصوى لإنجاح الحكومة الراهنة، على أن من المهم أن تصمم أساليب الدعم بالتركيز على الأولويات ومجالات العمل والمتمثلة في مواجهة مظاهر الأزمة الراهنة ومتطلبات استعادة الاستقرار بما في ذلك مواجهة البطالة والتخفيف من الفقر وتوفير الخدمات الأساسية واستعادة النمو ورفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي والتنموي وتعزيز فرص الإصلاح الاقتصادي والإداري وأنماط الممارسة الشفافة وتأهيل الاقتصاد للتدرج خارج أسباب استمرار العجز والحاجة للدعم الخارجي.

وفي مجال شبكة الأمان الاجتماعي رأى الدكتور السعيدي أن تطويرها للتعامل مع تحديات وضع الأزمة الراهنة وبالذات في مجال التخفيف من الفقر، ومن آثار تفاقم مشكلة البطالة، يعتبر إحدى أهم الوسائل المكنة لمواجهة الأزمة الراهنة ولتعزيز مناخ الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة خلال هذه المرحلة الحساسة، وينبغي عند تطوير أساليب توظيف شبكة الأمان الاجتماعي لهذه الغاية مراعاة تصميم البرامج بحيث تتجنب خلق حالات من الاعتماد المستمر على هذا النوع من الدعم لدى المواطنين المستهدفين وبحيث تمكن من تعزيز قدرة المستهدفين على الاستغناء عن الدعم مستقبلاً.

ويشدد الدكتور السعيدي على اهمية تصميم هذه البرامج بحيث تعزز ما أمكن من مقومات الكفاءة الأدائية للاقتصاد الوطني مستقبلا وتتجنب إلى أقصى حد ممكن خلق التشوهات الاقتصادية وغير الاقتصادية وبالذات المتعلقة بكفاءة الأداء وتحفيز عملية التطوير والترقي وتوطين التكنولوجيا.

كما يحث على الوصول إلى أوسع قدر ممكن من المستحقين بأولويات صحيحة سواء من حيث الاستحقاق أم من حيث ملائمة الدعم للاحتياجات.

ودع للتفكير بعدد كبير من الوسائل التي تفي بهذه الأغراض، سواء منها التي هي قيد التطبيق أو الجديدة كليا، ومن الأساليب الجديدة على سبيل المثال وضع برامج تدريبية وتثقيفية مبسطة للعمال العاطلين الراغبين في العمل في الخارج (أو الداخل) وذلك بالاستفادة من المراكز التدريبية والمدارس خارج أوقات الاستخدام الاعتيادي، يتم خلالها مساعدتهم على تعزيز قدراتهم التنافسية في البلدان المستقبلية وذلك من خلال تطوير مستوى العمال في مجال أخلاقيات وقيم العمل للانسجام مع متطلبات المنافسة في المجتمعات الأكثر تطورا، ومن ذلك على سبيل المثال أهمية الانضباط الوظيفي والأدائي والسلكي في مجال العمل وأهمية الالتزام الدقيق بالتعليمات المنمطة للأداء وأهمية محاولة التعلم أثناء العمل ويمكن لهذه الغاية إعداد كراس تدريبي يتم تنفيذه من قبل مهندسين وإداريين وأساتذة مؤهلين في مختلف مدن الجمهورية).وحث على وضع برامج تدريب تكميلية للعاملين في المهن الحرة مثل السباكة والنجارة والديكور والكهرباء وأعمال البلاط والتلبيس بالأسمنت....، حيث تهدف هذه الدورات إلى تدريب العمال على أساليب القياس الدقيقة وتعريفهم بمعايير الجودة في هذه المجالات من عملهم، ويمكن لهذه الغاية الاستعانة بكراريس تدريبية ينفذها مهنيون مشهود لهم في كل منطقة.

مع ضرورة تكليف البنوك التجارية وغيرها بفتح نوافذ للإقراض وفقاً للأولويات الملائمة مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة على العمل أو في وضع إفلاس والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا يتوفر لها تمويل مشروعات الأسر المنتجة والقيام بتمويل التدريب الحرفي والمهني القصير والمتوسط المدى وبحيث يتم تحديد أسعار فائدة مخفضة بما يكفي لهذه المشروعات ويتم لتحقيق ذلك تخصيص مبالغ من الدعم الخارجي أشكال عدة منها مبالغ مخصصة لدفع فارق سعر الفائدة مقارنة بسعر السوق ومبالغ مخصصة للتأمين ضد عدم السداد يكون تقديمها مشروط بضوابط محددة.

انخفاض صافي المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي إلى ١١٤٨ مليار ريال

خاص / الثورة

كشفت إحصائية رسمية أن صافي المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي انخفض خلال شهر يونيو ٢٠١٢م بنحو ١,٤ مليار ريال .

وبينت أن المطالبات سجلت رصيداً مديناً ب ١١٤٨,٤ مليار ريال في نهاية يونيو مقابل ١١٤٩,٨ مليار ريال في مايو ٢٠١٢م .

الجدير بالذكر أن صافي المطالبات على الحكومة في نهاية مايو ٢٠١١م بلغ رصيدا مدينا ب ٩٤٣,٧ مليار ريال مقارنة مع رصيد مدين ب٧٣٥,٦ مليار ريال في نهاية فبراير ٢٠١١م.

وكانت المطالبات على الحكومة للجهاز المصرفي قد بلغت في نهاية العام ٢٠١٠م نحو ٧٨٠,٥ مليار ريال .

٥ مليارات ريال إجمالي الإيرادات الضريبية في الربع الأول

خاص/الثورة

بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية الفعلية الأولية خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢م نحو ٩٨ مليارا و٥٤١ مليون ريال .

وذكرت وزارة المالية أن الإيرادات المقدرة لنفس الفترة ١٣١ مليارا و٦٩٥ مليون ريال ، وبالتالي فإن الانحراف في الإيرادات الضريبية بلغ ٣٣ مليارا و١٤٥ مليون ريال .

وبينت أن إيرادات السلطة المركزية بلغت ٩٥ مليارا و٥٨٤ مليون ريال ،بينما بلغت التقديرات ١٢٥ مليارا و٣٣٨ مليون ريال ، وبنقص يبلغ ٢٩ مليارا و٧٥٤ مليون ريال .

كما بلغت إيرادات السلطة المحلية ٢ مليار و٩٥٧ مليون ريال ، فيما كانت التقديرات ٦ مليارات و٣٥٧ مليون ريال ، وبنقص يبلغ ٣ مليارات و٤٠٠ مليون ريال .

ويرجع خبراء اقتصاد تراجع الإيرادات الضريبية إلى ما تشهده البلاد من أزمة سياسية واقتصادية خانقة انعكست سلبا على الإيرادات العامة ومنها الإيرادات الضريبية .

وكانت الإيرادات العامة للدولة قد انخفضت خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢م بنسبة تقترب من ٣٠٪ مقارنة بالربط المقدر خلال نفس الفترة.

وأظهرت إحصائية مالية الحكومة أن الإيرادات انخفضت بنحو ١٥٥,٦ مليار ريال ،حيث بلغت الإيرادات الفعلية ٣٧٢,٢ مليار ريال خلال الفترة يناير – مارس ٢٠١٢م مقارنة بالربط المقدر ب ٥٢٧,٨ مليار ريال لنفس الفترة .

صرف ١٠١ مليون ريال لتنفيذ مشاريع خدمية في دوعن حضرموت خلال العام الجاري

المكلا/سبأ

بلغ الإنفاق الفعلي على المشاريع الجاري تنفيذها في مديرية دوعن بمحافظة حضرموت لعام ٢٠١٢م، مائة مليون و٩١٦ ألفاً و٩٧١ ريالاً، موزعة على عدد من المشاريع الخدمية في مختلف القطاعات.

وأوضح مدير عام المديرية سالم عبدالله باحميد أن إجمالي تكلفة مشاريع مكتب الصحة والسكان بلغ ٣٦ مليوناً و٨٩٨ ألف ريال، شملت بناء وتجهيز وتأهيل عدد من الوحدات الصحية وترميم مساكن الأطباء.

وفي مجال الإشغال العامة والطرق تم تنفيذ بناء الجسور وشق الطرقات لعدد من مناطق المديرية بتكلفة بلغت ١٨ مليوناً و ٢٢١ ألف ريال، فيما بلغت تكلفة مشاريع التربية التعليم ثلاثة ملايين و ٧٠٤ آلاف ريال أنفقت في تأثيث وترميم عدد من مدارس المديرية.

وبلغ إجمالي مشاريع مكتب الزراعة والري ٣١ مليوناً و٤٦٧ ألف ريال، حيث تم اعتماد بناء وتأهيل عدد من القنوات المائية التي تعرضت لجرف السيول والأمطار، وصرف لمشاريع مكتب الشباب والرياضة مبلغ ١٠ ملايين و ٦٢٧ ألف ريال.

ونوه مدير عام المديرية إلى تعثر مشروعي ملاعب كرة السلة والطائرة لنادي دوعن الرياضي ونادي الهجرين لأسباب فنية، مشيرا إلى أن هناك عدداً من المشاريع المنفذة خلال العام ٢٠١٢م مرحلة من الأعوام السابقة البالغة تكلفتها ٣١ مليوناً و ٦٦٧٩ ألف ريال.. شملت ترميم المدارس وبناء وتأهيل عدد من المراكز والوحدات الصحية في عدد من مناطق المديرية على نفقة المجلس المحلي بالإضافة إلى تنفيذ مجاري الصرف الصحي في كل من مناطق (بلاد الماء، القويرة، رحاب).

وأشاد باحميد بتفاعل عدد من أبناء المديرية في تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية الهامة كالطرقات والمدارس والسدود وحفر آبار مياه الشرب.